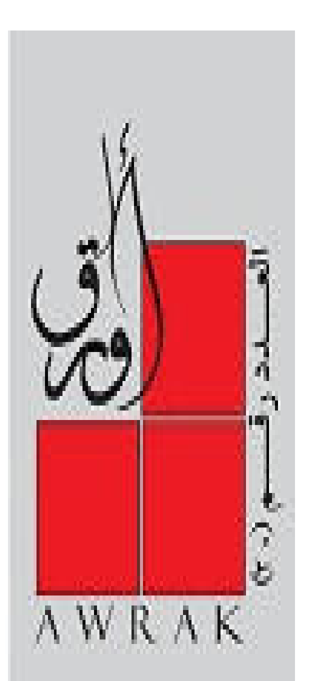


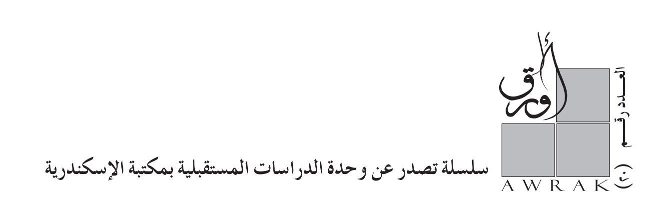
توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية

الأهمية والصعوبات والشروط

تأليف: محمد إبراهيم منصور



سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية



الآراء الواردة فى هذا الكتاب لاتعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية، إنما تعبّر عن وجهة نظر المؤلف.

توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية
الأهمية والصعوبات والشروط

تأليف: محمد إبراهيم منصور



مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

منصور، محمد إبراهيم.

توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية : الأهمية و الصعوبات و الشروط / تأليف محمد إبراهيم منصور.
الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٦.

ص. سم. (أوراق ؛ ٢٠)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-357-6

١. الثقافة العربية. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي 306.089927 2016802342

ISBN: 978-977-452-357-6

رقم الإيداع: 2016/9009

المحتويات

«ليس ثمة ريح مواتية لمن لا يعرف أين يتجه»

(سينيكا*)

(*) سينيكا: فيلسوف وخطيب وكاتب مسرحي روماني كتب أعماله باللغة اللاتينية، ولد في قرطبة سنة ٤ قبل الميلاد وأدركه الموت في روما سنة ٦٥ ميلادية.



تمهيد

كان هناك دائمًا تفكير في المستقبل، صَاحبَ الإنسان الأول وهو ينقل خطوته الأولى على الأرض. وبدون هذا التفكير لاستعصى على الإنسان أن يقدر لرجله قبل الخطو موضعها، ولا يعرف إلى أين يتجه. كان المستقبل دائمًا هو ذلك المجهول، أو بحر الظلمات المسكون بالمخاطر والأهوال. والإنسان عدو (المجهول) يخافه، ويحذره، ويتوقاه، ويستبقه، ويحتاط له، ويخاف المناطق المعتمة، التي لا تدخلها الشمس مكانًا كانت أو زمانًا. والمستقبل هو تلك المنطقة المعتمة المجهولة، وهو مصدر القلق الوجودي للإنسان كما يقول بانتي مالاسكا. كان القلق الوجودي هو النواة التي تخلقت حولها «غريزة» التفكير المستقبلي عند الإنسان، وهي غريزة إنسانية صرف لا نجد لها شبيهًا في الكائنات الأخرى التي تعيش لحظتها البيولوجية، غريزة صاغها الفيلسوف العربي ابن رشد بقوله: إن الإنسان هو «الحيوان الذي يدرك الزمان»، وما المستقبل إلا بُعد من أبعاد الزمن الثلاثة، لكنه البُعد الأكثر غموضًا. لقد تزايد الوعي المستقبلي بصورة لافتة مع نشوء الجنس البشري بأدمغتهم الكبيرة جدًّا، القادرة على تعزيز الذاكرة والقدرة على التنبؤ والتخطيط. ومع ظهور الكتابة قفز الوعي الإنساني للزمن قفزة متميزة أخرى إلى الأمام[1] وقد بدأنا الاحتفاظ بسجلات للماضي وبمراكمة المعرفة لكي

(١) كتابات كثيرة بيولوجية وأنثروبولوجية تتبعت تطور الإدارك بالزمن وامتداده عند الإنسان الأول أهمها كتابات ليونارد شلاين وفراسير ولي سمولين، انظر: Leonard Shlain, *Sex, Time and Power: How Women's Sexuality Shaped Human Evolution* (New York: Viking Penguin, 2003); J.T. Fraser, *Time: The Familiar Stranger* (Amherst: The University of Massachusetts Press, 1987); Lee Smolin, *The Life of the Cosmos* (Oxford: Oxford University Press, 1997).



نخطط بصورة أفضل للمستقبل. ومع انبلاج فجر العلوم تنامت المعرفة بالامتداد الفسيح للزمن وعمر الكون بصورة هائلة.

كان ينبغي أن يمضي وقت طويل على «أوليس» بطل الإلياذة والأوديسا ليمتلك الأدوات التي يفض بها غموض المستقبل، ويسبر غوره، ويبلغ غايته ويستهدي بها في طريقه المحفوف بالمخاطر نحو غايته أو مدينته الفاضلة. وعلى نهج «أوليس» كان على الإنسان أن يمضي، أن يطور طرقه ومناهجه لفهم المستقبل. كان عليه أن يبدع الأسطورة وأن يستخدم (اليوتوبيا) وأن يطلق العنان للخيال العلمي، قبل أن يكتشف ما هو أهم من فهم المستقبل، وهو إمكانية تشكيله وصناعته على الشاكلة التي يرغبها الإنسان، وأن يبتدع نوعية جديدة من الأدوات والطرق المستخدمة في دراسة المستقبل، جعلت بالإمكان أن نتحدث عن مجال معرفي مفتوح على كل أنواع الخلق والإبداع والابتكار هو الدراسات المستقبلية. مجال بحكم طبيعته ومناهج البحث فيه غير مغلق على رأي أو نظرية أو عقيدة، بل هو ثورة معرفية تزلزل كل أنواع اليقين الموروث، وخيار ابتكاري ديمقراطي تتكامل فيه المعارف والعلوم ويتسع لمشاركة أوسع تأخذ من كل علم بنصيب. وهي – فوق ذلك – تتوقف على المواهب الطبيعية مثل الحدس والعقل السليم والصفاء الذهني. في هذا الميدان كما يقول أليكس بافلاك يمتلك تعاون الفريق إمكانية قدح زناد عصر نهضة جديد(٢).

وتختلف المنطلقات كما نبهنا ألفن توفلر في «خرائط المستقبل» التي بدأت منها الدراسات المستقبلية في القرن العشرين(٣). ففي الولايات المتحدة كان المنطلق هو خدمة الأغراض

(٢) أليكس بافلاك، «مستقبل الأفكار العظيمة: تعاون الفريق في العلوم الأساسية»، **في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية: نحو مستقبل أكثر حكمة: مجموعة بحوث ألقيت في الاجتماع السنوي لجمعية مستقبل العالم لسنة ٢٠٠٥**، تحرير سينثيا ج. واغنر، ترجمة صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩): ٦٧٣.

(٣) ألفين توفلر، **خرائط المستقبل: دراسة، ترجمة أسعد صقر** (دمشق: اتحاد الكتاب العربي، ١٩٨٧).

العسكرية. وفي فرنسا كان هناك منطلق آخر - كما قال إدوارد كورنيش في كتابه «المستقبلية»[٤]. كان منطلقًا فلسفيًّا. وتستند الدراسات المستقبلية على فرضية موضوعية وهي أن المشكلات - مع تعقدها وتعدد جوانب المشكلة الواحدة، صار من الصعب تحليلها بوساطة علم أو تخصص واحد. ومن ثم فإن دراسة المستقبل لا يتسنى لها أن تصبح متكاملة، إلا إذا نظرنا إلى هذا المستقبل بمناظير التخصصات المختلفة والمتنوعة، وسبرنا غورها بالمناهج الكمية والكيفية معًا، ولا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن العلوم البينية هي منهجية الألفية الثالثة، وهي المنهجية الأكثر استخدامًا في الدراسات المستقبلية.

وقد كانت المرحلة الأهم في تطور الدراسات المستقبلية كما يقول «روبرت نانوس» هي مرحلة الانتشار المؤسسي لمراكز الدراسات المستقبلية ومعاهده ليس في المجتمعات المتقدمة فحسب، وإنما في بقية أنحاء العالم. وفي الوطن العربي بُذلت - وما زالت تبذل - جهود مضنية لتوطين تلك المؤسسات وثقافتها في بيئة عصية، استغرقها اجترار الماضي، واستلبتها أزمات الحاضر عن الاستعداد للمستقبل، فتركت صناعته لغيرها. والمراكز القليلة المتناثرة هنا وهناك استثناء يؤكد القاعدة، وهي تجاهد لكي تشق تيارًا في صخر صلد تزدهر حوله الدراسات المستقبلية، ويجتمع حوله المبدعون من كل اتجاه. وعندئذٍ سوف نرى أمام أعيننا مائة زهرة تتفتح ومائة رؤية مستقبلية تشرق وتتشكل.

وفي هذه الدراسة سوف نناقش في جزأين:

أولاً: الإطار المعرفي للدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميتها

ثانيًا: توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية: صعوباتها وشروطها

---

(٤) إدوارد كورنيش، **المستقبلية**: **مقدمة في فن وعلم فهم وبناء عالم الغد**، ترجمة محمود فلاحة، دراسات سياسية وفكرية ١٣ (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٤).

الجزء الأول

في ماهية الدراسات المستقبلية وأهميتها

في ماهية الدراسات المستقبلية وأهميتها

تطور مفهوم المستقبل كما تطورت النظرة إليه مع تطور الفكر البشري، من نظرة - بدائية موغلة في التاريخ - ترى المستقبل «قدرًا محتومًا» رسمته وخططت له قوى ميتافيزيقية خارقة لا يمكن تجاوز تخطيطها بأي حال من الأحوال، ولا يملك الإنسان حيالها خيارات تذكر. كانت الميثولوجيا الإغريقية والبابلية القديمة والأديان السماوية هي أقدم تعبير عن تلك النظرة، فالآلهة تتحكم بأقدار البشر وفي السماء يُصنع مصيرهم(٥).

ربما كانت تلك نظرة خاطئة ومتعجلة للميثولوجيا الإغريقية ففي «مأساة أوديب» الذي قالت النبوءة أنه سيقتل أباه وسيتزوج أمه تحققت النبوءتان، ليس لأن ذلك كان قدر أوديب الذي لا مفر منه، بل لأن أوديب اختار ذلك، عندما لم يتحكم في جموحه المنفلت ويقتل عجوزًا فانيًا اعترض طريقه، ولم يكبح شهوته للسلطة عندما تزوج من ملكة أرملة حكمت المدينة التالية التي حل بها. كان الرجل الذي قتله أباه وكانت الملكة التي اقترن بها هي أمه التي ولدته! كان يمكن للنبوءة ألا تتحقق لو أن أوديب قرأ بإمعان العبارة المحفورة فوق معبد دلفي الذي كان عائدًا لتوه من زيارته «اعرف نفسك!» لو كان أوديب فهم ذاته بصورة أفضل لكبح ثورة الغضب المحمومة التي تقود إلى القتل وأطفأ شهوته المتقدة للسلطة(٦).

(٥) ماجد فخري، «تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة»، **مجلة الفكر العربي** (١٩٧٩): ١٠.

(٦) ثمة عرض رائع للدلالات المستقبلية للأسطورة الإغريقية وحكمتها في كتاب ستيفن بيرتمان، انظر:

Stephen Bertman, *Climbing Olympus: What You Can Learn from Greek Myth and Wisdom*, Naperville III (n.p.: Sourcebooks, 2003).



وقد احتاجت الإنسانية وقتًا طويلاً للارتقاء، إلى نظرة أبعد وأنضج للمستقبل. وقد قدر لهذه النظرة أن تنطلق من مبدأين؛ أولهما مبدأ الصيرورة أو التحول الزمني المطلق عند الفيلسوف الألماني هيجل، وثانيهما، مبدأ النشوء والارتقاء وقدرة الحياة على التجدد، كما صاغه داروين في (أصل الأنواع). وقام الفلاسفة من بعده بتعميمها على الظواهر الاجتماعية واتخذوها قاعدة للتقدم. وترى هذه النظرة في المستقبل بعدًا زمنيًّا يمكن التحكم في صورته.

فنحن - كما قال بريجوجين Prigogine - «لا نستطيع التكهن بالمستقبل لكننا نستطيع صناعته»[٧]. وقد أتاحت الحالة الراهنة – طبقًا لماكهل McHale – للمعرفة الإنسانية والعلمية والتكنولوجية للإنسان قدرة هائلة «لاختيار مستقبله الجماعي والفردي»[٨] على حد سواء، فليس ثمة مستقبل «إلا كما نريده نحن»[٩]، وكل كائن حي – كما يقول جان بول سارتر – «يخلق مستقبله وعليه أن يتحمل المسؤولية كاملة عن هذا الخلق [١٠]».

وقد رصد كورنيش - في مطلع السبعينيات من القرن العشرين - تغيرين هامين في نظرة الناس إلى المستقبل أولهما؛ أن الناس أصبحوا على قناعة بإمكانية دراسة المستقبل. وثانيهما: هو الاعتراف بأن المستقبل عالم قابل للتشكيل وليس شيئًا معدًّا سلفًا. والبشر لا يسيرون معصوبي الأعين مثل أبطال التراجيديات اليونانية عند هوميروس وسوفوكليس، نحو عالم جبري تنعدم فيه حرية الاختيار، بل إنهم شركاء فاعلون في تكوين

(٧) جيروم بندي، معد، **مفاتيح القرن الحادي والعشرين**، ترجمة حمادي الساحل وآخرون، سلسلة الترجمات الكبرى (تونس: بيت الحكمة؛ المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون،٢٠٠٣): ١٣.

(٨) Edward Cornish (ed.), *The Study of the Future: An Introduction to the Art and Science of Understanding and Shaping Tomorrow's World* (Washington: Transaction Publishers, 1977):312 .

(٩) المرجع السابق: ٣٢١.

(١٠) Jay Wright Forrester, *World Dynamics*, 2nd ed. (Cambridge: Wright-Allen Press, 1971).

عالم المستقبل. لذا فدراسة المستقبل ليست ترفًا لأناس يهتمون بالتأمل في مصيرهم أو رياضة فكرية يتنافس المتبارون في فك غوامضها، بل مغامرة لها تكاليفها التي ترتفع إلى شرف المقصد، وجهد مركب يحتدم الجدل حول «ماهيته» ولا يختلف حول «أهميته»، وضرورة توطينه في الوطن العربي.

١- ماهية الدراسات المستقبلية

وقد تأخر ظهور المنهجيات العلمية للدراسات المستقبلية - رغم ثراء التراث الفكري والفلسفي المهتم بالمستقبل - حتى ستينيات القرن العشرين. وفي تتبعهم لبداياتها المنهجية رصد مؤرخو المستقبليات أعمالاً لمفكرين وأدباء وعلماء أرهصت مبكرًا للمنهجية العلمية للدراسات المستقبلية. بعضهم رد هذه البدايات المنهجية إلى القرن التاسع عشر كما في النبوءة ذائعة الصيت التي ارتبطت «بمقال في السكان» للقس الإنجليزي الشهير توماس مالتوس الذي عرض فيه رؤية مستقبلية تشاؤمية للنمو السكاني دحضها فيما بعد التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي السريع، وربما سار التطور الاقتصادي في عكس الاتجاه الذي تنبأ به مالتوس بسبب الثورة الزراعية وتقدم التكنولوجيا الحيوية، والبعض الآخر ردها إلى كتابات كارل ماركس عن تطور النظم الاقتصادية في نموذج التطور الخماسي الذي تنبأ فيه ماركس بالتطور نحو مجتمع خال من الطبقية. وعاد بها آخرون إلى المفكر الفرنسي كوندرسيه في كتابه «مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري» نشر في عام ١٧٩٣، واستخدم فيه أسلوبين منهجيين في التنبؤ ما زالا يستخدمان - على نطاق واسع - من قبل المستقبليين

المعاصرين وهما Extrapolation التنبؤ الاستقرائي والتنبؤ الشرطي Conditional forecasting. وقد ضم الكتاب تنبؤات مذهلة تحققت فيما بعد كاستقلال المستعمرات في العالم الجديد عن أوروبا وزوال ظاهرة الرق، وانتشار وسائل الحد من النسل، وزيادة إنتاجية الهكتار. ومنهم من ردها إلى جهود لينين في التخطيط المركزي للاتحاد السوفيتي السابق (١٩٢٨ – ١٩٣١)، إلى أن تمكن الإنسان لأول مرة في عقد السبعينيات - بفضل تطور المعرفة العلمية وتقدم التكنولوجيا – من وضع المستقبل في إطار علمي دقيق. لكن ظل الجدل محتدمًا لا يستقر ولا يهدأ حول ماهية الدراسات المستقبلية وتكييف طبيعتها، حيث توزعت الآراء على مروحة عريضة من التباينات بين قائل يراها «علمًا» وآخر يصنفها «فنًّا» وثالث يعتبرها في منطقة وسطى بين العلم والفن أو «دراسة بينية» تتقاطع فيها التخصصات وتتعدد المعارف.

على الصعيد العلمي ثمة إجماع بين مؤرخي المستقبليات على أن هربرت جورج ويلز – أشهر كتّاب روايات الخيال العلمي – هو أول من صك مصطلح «علم المستقبل» وقدم إضافات عميقة في تأصيل الاهتمام العلمي بالدراسات المستقبلية، ودعا صراحة في محاضرة ألقاها في ٢٦ يناير ١٩٠٢ أمام المعهد الملكي البريطاني إلى «علم المستقبل»، وقام فيما بعد بتأصيل دعوته، في مؤلفاته «تكوين الإنسان» ١٩٠٢ و«اليوتوبيا الجديدة» ١٩٠٥ وكتاب «شكل الأشياء المستقبلية» ١٩٣٣، وجميعها تدور حول حياة وهموم الأجيال المقبلة[١١]. ودعا كولن جليفلان Colin Gilfillan في صياغة أكثر إحكامًا إلى وجود علم للمستقبل أطلق عليه ملنتولوجي Mellontology – وهي كلمة مشتقة من كلمة المستقبل اليونانية – في أطروحة مقدمة إلى جامعة كولومبيا في عام ١٩٢٠[١٢].

---

(١١) المرجع السابق: ١١٧.

(١٢) هاني عبد المنعم خلاف، **المستقبلية والمجتمع المصري**، كتاب الهلال ٤٢٤ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٦): ١١.

وثمة اتفاق على أن أوسيب فلختهايم Ossip Flechtheim هو صاحب مصطلح علم المستقبل Futurology، وقد ظهر المصطلح في عام ١٩٤٣ مؤذنًا بميلاد علم جديد يبحث عن منطق المستقبل بنفس الطريقة التي يبحث فيها علم التاريخ عن منطق الماضي(١٣).

وقد أعاد فلختهايم في كتابه «التاريخ وعلم المستقبل» الذي نشر في ١٩٦٥ استخدام هذا المصطلح، ودعا إلى تعليم هذا العلم في المدارس. ويميل فلختهايم إلى اعتبار علم المستقبل فرعًا من علم الاجتماع وأقرب لعلم الاجتماع التاريخي رغم ما بينهما من اختلافات أساسية، فبينما يهتم الأخير بأحداث الماضي، يستشرف علم المستقبل أحداث الزمن القادم باحثًا في احتمالات وقوعها.

وعلى صعيد الفن يؤكد برتراند دي جوفنال Bertrand de Jouvenel في كتابه «فن التكهن» ١٩٦٧ The Art of Conjecture على أن الدراسة العلمية للمستقبل «فن» من الفنون ولا يمكن أن تكون علمًا، بل ويصادر دي جوفنال على ظهور علم للمستقبل. فالمستقبل -كما يقول - ليس عالم اليقين بل عالم الاحتمالات، والمستقبل ليس محددًا يقينًا فكيف يكون موضوع علم من العلوم(١٤).

وفي معرض نقده لمقولة فلختهايهم عن «علم المستقبل» ١٩٧٣ يرى فريد بولاك Fred Polak في كتابه «تصورات المستقبل» The Image of the Future أن المستقبل مجهول فكيف نرسي علمًا على المجهول(١٥). وتسمية «علم المستقبل» تسمية مبالغ فيها، توشك أن توحي بأن المستقبلية تدرك بوضوح غايتها، وقادرة على بلوغ نتائج مضمونة حقًّا، وهو

(١٣) Cornish (ed.), The Study of the Future: 396.

(١٤) بندي، معد، **مفاتيح القرن الحادي والعشرين**: ٤٣.

(١٥) Fred L. Polak, *The Image of the Future: Enlightening the Past, Orienting the Present, Forecasting the Future* (Amsterdam: Elsevier, 1973): 27.

أمر مخالف للحقيقة. ولأنها أقرب إلى «الفن» عندما تحاول وصف المستقبلات الممكنة، فإن الخيال ضروري في الدراسات المستقبلية لاستنباط المتغيرات الكيفية التي لا تقبل القياس. فالعلمية والعقلانية لا تنفيان وجوب الاستعانة بكل ضروب الخيال. فالدراسات المستقبلية عند جنك Robert Jungk تحتاج إلى «أفكار مجنونة وإلى حرية الكرنفال وإلى غير المسموح وغير المرئي وغير المعقول، وإلى التفكير فيما لا يجرؤ الآخرون على التفكير بـه»(١٦). والمستقبل هو «عالم الغيب» الذي نراه بخيالنا وأشواقنا وننفعل به، ونعبر عنه بلغة تختلف عن اللغة التي نعبر بها عن عالم الواقع الذي نراه ونتحرك فيه. والإلهام والحدس المتقد عند الأنبياء والشعراء والفنانين وضعهم في مصاف المستقبليين الكبار. وقد جمع بعض الشعراء بين الشعر والتنبؤات المستقبلية. الشاعر ابن أبي الصلت كان شاعرًا متنبئًا مخضرمًا عاصر النبي عليه السلام وطلب الحكمة ورحل وراءها يبحث عنها في الكتب المقدسة وفي الحجاز والشام واليمن، وكما فعل ابن أبي الصلت فعل أبو الطيب المتنبي الذي قرأ الفلسفة وادعى النبوة وسمي المتنبي. وقبل ابن أبي الصلت والمتنبي كان لأفلاطون استشرافاته المستقبلية في «جمهوريته» التي يحلم فيها بمدينة فاضلة يتخيلها ويرسم لنا صورتها ويحدد لكل منا مكانه فيها. وقد تنبأ فنانو عصر النهضة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مثل دانتي أليجيري صاحب «الكوميديا الإلهية» أو ليوناردو دافنشي الذي تنبأ بالاختراعات التي عرفتها الإنسانية فيما بعد وقدم صورًا تقريبية للسيارة والطائرة والدبابة وغيرها.

ويصنف اتجاه ثالث الدراسة العلمية للمستقبل ضمن «الدراسات البينية» باعتبارها فرعًا جديدًا ناتجًا عن حدوث تفاعل بين تخصص أو أكثر مترابطين أو غير مترابطين.

---

(١٦) Robert Jungk and Norbert Müller, *Future Workshops: How to Create Desirable Futures* (London: Institute for Social Inventions, 1989): 15.

وتتم عملية التفاعل من خلال برامج التعليم والبحث بهدف تكوين هذا التخصص. ويؤكد المفكر المغربي مهدي المنجرة «أن الدراسة العلمية للمستقبل تسلك دومًا سبيلاً مفتوحًا يعتمد التفكير فيه على دراسة خيارات وبدائل، كما أنها شاملة ومنهجها متعدد التخصصات multidisciplinary». وهي في رأي آخرين نتاج للتفاعل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وهي ليست علمًا، وإنما تبني رؤاها على العلوم المختلفة. إنها مجال معرفي بيني interdiscipline متداخل وعابر للتخصصات وتقنياته من كل المعارف والمناهج العلمية، ومفتوح على الإبداعات البشرية التي لا تتوقف في الفنون والآداب والعلوم. ورغم نموه المضطرد وتأثيره الكبير ما زال وسيظل مفتوحًا للإبداع والابتكار.

وما يميز الطبيعة الفريدة للدراسات المستقبلية – كما يقول شوستاك – أنها مزيج من الفن والعلم، ومن الكمي والكيفي، ومن الجزء الأيمن (المسئول عن الإبداع والحدس والإلهام) والجزء الأيسر للدماغ، مع وقفة من القلب والروح. ويجب ألا يُصنف هذا الاختصاص ضمن فئة من فئات الدراسات السابقة. والأكثر أهمية أن هذا الاختصاص ينبغي فهم كيفية حَبْك ما تبدو أنها قضايا وقوى وعلوم متباينة. وفي حين إن الطريقة العلمية تبحث عن تجزئة ما يتم قياسه إلى وحدات تتناهي في صغرها. نجد أن الدراسات المستقبلية تنقل العكس وتدرس الصورة الكبرى[١٧].

(١٧) آرثر ب. شوستاك، «المستقبليات في الصفوف الدراسية لغاية المستوى الثاني عشر: ركوب الموجة التربوية الثالثة»، في **الاستشراف والابتكار والإستراتيجية: نحو مستقبل أكثر حكمة: مجموعة بحوث ألقيت في الاجتماع السنوي لجمعية مستقبل العالم لسنة ٢٠٠٥**، تحرير سينثيا ج. واغنر، ترجمة صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩): ٦٣٢.



وفي استطلاع للرأي تبنته الجمعية الأمريكية لمستقبل العالم حول الاسم الذي ينبغي إطلاقه على هذا النوع من الدراسات، ونشرت نتائجه في مجلتها الشهرية *Futurist* (فبراير ١٩٧٧) اتجهت الغالبية العظمى من الآراء (٧٢٪) نحو تفضيل مصطلح الدراسات المستقبلية، ومرادفاته بينما صوت لمصطلح علم المستقبل Futurology ١٤٪ فقط. وقد كان تقرير صادر عن الحكومة السويدية في عام ١٩٧٤ قاطعًا في رفضه لمصطلح علم المستقبل وانحاز عوضًا عنه إلى مصطلح «الدراسات المستقبلية».

وتعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي:

أ- أنها الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.

ب- أنها أوسع من حدود العلم فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنبًا إلى جنب مع الجهود العلمية.

ج- أنها تتعامل مع مجموعة واسعة من البدائل والخيارات الممكنة وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل.

د- أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين ٥ سنوات و٥٠ سنة. وفي كتابه «تفكير جديد لألفية جديدة» ١٩٩٦ New Thinking for a New Millennium يعترف سلوتر R. Slaughter بأن إطلاق صفة متعدد التخصصات على الدراسات المستقبلية وصف دقيق ومجال جديد من الدراسات الاجتماعية هدفه الدراسة المنظمة للمستقبل[١٨].

(١٨) Richard A. Slaughter, *New Thinking for a New Millennium: The Knowledge Base of Futures Studies, Futures and Education Series* (New York: Routledge, 1996): 7.

ويحدد هارولد شان Harold Shan الغرض من هذا التخصص العلمي الجديد في مساعدة متخذي القرارات وصانعي السياسات على الاختيار الرشيد من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين، وبالتالي فإن الدراسات المستقبلية لا تتضمن فقط دراسة معلومات الماضي والحاضر والاهتمام بها، ولكنها تستشرف المستقبلات البديلة الممكنة والمحتملة واختيار ما هو مرغوب منها.

وعلى الرغم من غياب الإجماع على ماهية الدراسات المستقبلية، علم هي أم فن أم دراسة بينية، فإنها تأخذ من كل ذلك بنصيب، ولذلك تظل مجالاً إنسانيًّا تتكامل فيه المعارف وتتعدد. هدفها تحليل وتقويم التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية تفسح مجالاً للخلق والإبداع الإنساني. وهي لا تصدر نبوءات ولكنها اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال في اكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية مع الاستعداد لها ومحاولة التأثير فيها، فالمستقبل ليس «مكتوبًا» وليس معطى نهائيًّا ولكنه قيد التشكيل وينبغي لنا تشكيله. والدراسات المستقبلية لا تقدم مطلقًا صورة يقينية ومتكاملة للمستقبل، كما أنها لا تقدم مستقبلاً واحدًا، فالمستقبل متعدد وغير محدد وهو مفتوح على تنوع كبير في المستقبلات الممكنة.

٢- أهمية الدراسات المستقبلية

حاول آينشتاين تبرير اهتمامه بالمستقبل بكلمات قليلة لكنها موحية عندما سئل لماذا اهتمامك بالمستقبل؟ فأجاب – ببساطة – لأنني ذاهب إلى هناك! قد لا تكون الإجابة كافية



أو مقنعة، فكلنا ذاهبون إلى المستقبل وكلنا سنقضي - كما قال كيترنج - بقية حياتنا فيه! لكن طبقًا لأي شروط وعلى أية كيفية؟ وماذا سنفعل هناك؟ وهل لنا - طبقًا لمصالحنا - خيار في نوع المستقبل الذي نريده؟ وهل للدراسات المستقبلية أهمية في اختيار المستقبل وسبر أغواره وفض غوامضه وإزاحة الستار عن القوى الخفية الفاعلة فيه للتأثير فيها؟!

لقد كان للإنسان دائمًا مصلحة في قراءة طالعه. ومنذ أن اكتشف الزمن بقي المستقبل - ذلك المجهول الذي يقع في المساحة المعتمة من الزمن - أشد الأشياء رهبة وغموضًا في فكر الإنسان، وقد حاول فهمه واستطلاعه مدفوعًا - في الغالب - بأغراض نفعية. فقد كان لذلك الاهتمام بالمستقبل جدوى اقتصادية وسياسية هائلة لمن كان قادرًا على اكتشاف العلاقات الخفية بين مواقع النجوم والكواكب وحركتها في السماء ومواسم الأمطار والفيضانات في أودية الأنهار. وصار المنجمون والعرافون والكهّان من أهل الحظوة المقربين إلى بلاط الملوك والأمراء، ومن أصحاب الجاه والثروة والنفوذ السياسي. وكانت قرارات الحرب والسلام يتخذها المنجمون بعد قراءة الطالع واستطلاع النجوم[١٩].

وقد أكد ألفين توفلر Toffler Alvin في «خرائط المستقبل» أن الدراسات المستقبلية كان وراءها بواعث براجماتية[٢٠]، فقد انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانية لخدمة أغراض عسكرية، قبل أن تقدم خدماتها المدنية لقطاعات واسعة تجارية وتعليمية وتكنولوجية. فقد بدأ توطينها تجريبيًّا في سلاح الجو الأمريكي في عام ١٩٤٤. وحققت وقتها إنجازين هامين أولهما؛ إعداد تنبؤ عن القدرات التكنولوجية ذات

(١٩) ثمة اتجاه في التراث العربي إلى «تكذيب المنجمين ولو صدقوا» ويتحدى نفوذهم ويدحض نبوءاتهم ويرد الملوك عن الأخذ بنصائحهم، كما فعل أبو تمام مع الخليفة المعتصم في قصيدته المشهورة «السيف أصدق أنباء من الكتب..» ويقصد كتب المنجمين! قالها أبو تمام عندما تردد المعتصم - بسبب نبوءة من منجم - عن نصرة المرأة العربية التي استصرخته للذود عنها ضد عدوان الروم.

(٢٠) توفلر، **خرائط المستقبل**: ٢٢٧.

العلاقة بالعسكرية الأمريكية، واستهلت عهدًا من التنبؤات التكنولوجية أدت في النهاية إلى قيام هيئة التنبؤ التكنولوجي بعيد المدى للجيش الأمريكي في عام ١٩٤٧. وثانيهما تكليف شركة دوجلاس للطائرات بإنشاء مشروع راند للطائرات RAND الذي استقل في عام ١٩٤٨ عن شركة دوجلاس[٢١] وسرعان ما تحول من مجرد مؤسسة لدراسة نظم الأسلحة البديلة إلى نوع من المؤسسات الفكرية أطلق عليه مستودعات الفكر Think Tanks ابتدعت وسائل مبتكرة للسيطرة على أحداث المستقبل واستشرافه، وقدمت عددًا كبيرًا من كبار المستقبليين، وأسهمت في تطوير تقنيات الدراسات المستقبلية وخاصة تقنية دلفي وتقنية السيناريو.

وقد شهد الغرب - وليس الولايات المتحدة وحدها - عقب الحرب العالمية الثانية حركة واسعة استهدفت الاهتمام بالدراسات المستقبلية وتعميق مفهوم المستقبلية في العقول حتى غدت دراسات المستقبل صناعة أكاديمية ونشاطًا علميًّا قائمًا بذاته ومنهجًا علميًّا للإدارة والتخطيط.

وقد اتخذ هذا الاهتمام عددًا من المؤشرات أهمها، تزايد أعداد العلماء والباحثين المشتغلين بالدراسات المستقبلية في الجامعات ومراكز البحوث المختلفة، وظهور العديد من المراكز والهيئات العلمية والمعاهد المتخصصة في الدراسات المستقبلية، وانتشار الجمعيات والروابط والمنظمات المعنية بالدراسات المستقبلية مثل رابطة المستقبلات الدولية التي أسسها جوفنيل Jouvenel وجمعية المستقبل العالمية World Future Society التي أسسها إدوارد كورنيش Edward Cornish في عام ١٩٦٦ وهي واحدة من أكبر منظمات

(٢١) Cornish (ed.), The Study of the Future: 171.

المستقبل. وهناك لجنة العام ٢٠٠٠ التي يرأسها دانيال بيل Daniel Bell وقد أعطت بدراستها الشهيرة (نحو العام ٢٠٠٠) قوة دفع للدراسات المستقبلية وأضفت عليها احترامًا علميًّا وأكاديميًّا.

وجدير بالذكر أن المراكز الثلاثة الكبرى لصنع القرار الأمريكي، البيت الأبيض والكونجرس والبنتاجون يقوم على خدمتها عدد كبير من مراكز الفكر Think Tanks المعروفة ذات التوجه المستقبلي والإستراتيجي منها المجلس القومي للمخابرات الأمريكية NIC الذي يصدر تقريرًا كل أربع سنوات؛ كان آخرها «اتجاهات عالمية متوقعة بحلول عام ٢٠٣٠ Global Trends 2030: Alternative Worlds» - وصدر في ديسمبر ٢٠١٢. ومنها مجلس العلاقات الخارجية ومعهد بروكنجز بواشنطن ومعهد أميركان إنتربرايز American Enterprise Institute وبيت الحرية Freedom House وهيريتاج Heritage وغيرها. وقد شهدت أوروبا الغربية واليابان والهند عددًا كبيرًا من الوحدات والهيئات المهتمة بالاستطلاعات المستقبلية، بلغت في أوروبا وحدها ١٢٤ هيئة مستقبلية. وتقوم بتطبيق مناهج الدراسات المستقبلية نحو ٦٧ بالمائة من الشركات متعددة القوميات والمؤسسات العسكرية، كما أن ٩٧ بالمائة من حجم الإنفاق على الدراسات المستقبلية يتم في الدول المتقدمة.

وقد بات الاهتمام بالدراسات المستقبلية من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات، ولم تعد ترفًا تأخذ به تلك الدول أو تهجره، تستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، فالقرن الحادي والعشرون يحمل من عواصف التغيير، ما يحمل البشرية على الاستعداد له والأخذ بأسباب مواجهته، بجهد جماعي علمي يستشرف هذه التغيرات - عبر أدوات الاستشراف المستقبلي - وما تنذر به من تحديات وما تنبئ عنه من فرص، ويشحذ الاستعداد على مواجهة القوى المضادة والعوامل غير المرغوبة والتأثير فيها والتعامل مع المتغيرات المتسارعة في كافة المجالات.

وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة فيما يلي:

١- تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة Wildcards والقوى والفواعل الديناميكية المحركة للأحداث Driving forces.

٢- بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج. ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.

٣- تساعد الدراسات المستقبلية في التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث. وقد ثبت أن كثيرًا من الأزمات القومية كان يمكن بقدر قليل من التفكير والجهود الاستباقية احتواؤها ومنع حدوثها، أو على الأقل التقليل إلى أدنى حد ممكن من آثارها السلبية.

٤- تعد الدراسات المستقبلية مدخلاً مهمًّا ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الإستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمّن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الإستراتيجي، وذلك للأغراض العسكرية وإدارة الصراعات المسلحة ودراسة مسرح الحرب أو للأغراض المدنية وإدارة المؤسسات والشركات الكبرى متعددة القوميات.



وقد اتسمت الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بازدهار التخطيط الإستراتيجي باستخدام السيناريوهات خاصة في الشركات العالمية الكبرى للطاقة مثل Shell وإي دي إف EDF وإي إل إف ELF بسبب الصدمات النفطية السابقة واللاحقة. كما استخدم في إعادة تنظيم مجموعة إكسا الفرنسية للتأمين[٢٢] AXA France.

٥- ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحل المشكلات وزيادة درجة حرية الاختيار وصياغة الأهداف وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل، وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لبعض القرارات المستقبلية، والتنبؤ بالآثار المستقبلية لهذه القرارات والسياسات.

٦- زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصياغة سيناريوهاته، والتخطيط له، فالدراسات المستقبلية مجال مفتوح لتخصصات متنوعة وميدان لاستخدام الأساليب التشاركية Participatory Methods وعمل الفريق، بمعنى إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل، حيث تعتمد الدراسة على معارف مستمدة من علوم متعددة. والأساليب التشاركية هي أساليب تعتمد على التصور المستقبلي من خلال الاستفادة من آراء الخبراء والمهتمين. ومن أبرز هذه الأساليب التي توسع مجال المشاركة الديمقراطية في إعداد الدراسات المستقبلية؛ جلسات العصف الذهني Brainstorming ولجنة الخبراء ونموذج سيجما واستبيان دلفي Delphi Technique ومعداد رينيه Renier وورشة الاستشراف ودولاب المستقبلات Futures wheel وغيرها من تقنيات العمل الجماعي.

(٢٢) ميشال غودي، وقيس الهمامي، **الاستشراف المستقبلي: المشاكل والمناهج**، كراس ليبسور ٢٠ باريس، ٢٠٠٧ : ١٧.

٧- الاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية مما هو عليه اليوم، حيث يجب أن نفكر في التأثيرات المعقدة لتحديات مستقبلية ذات طابع جماعي من أمثلتها:

- التهديد النووي بفناء الحضارة الإنسانية ووقوع السلاح النووي في أيدٍ غير عاقلة أو رشيدة.
- التغيرات المناخية وما سيصاحبها من ظواهر الغرق والتصحر والجفاف وهجرات ديموجرافية وتحركات جغرافية ... إلخ.
- تحديات الثورة البيولوجية ومخاطر التوظيف السياسي لخريطة الجينوم البشري من أجل التفوق العنصري لسلالات وجماعات بشرية معينة.
- إعادة صياغة الخرائط السياسية والجيوبوليتيكية على أسس أثنية وعرقية وثقافية.
- انتقالات وهجرات بشرية واسعة في اتجاه الشرق والشمال الشرقي.
- التغيرات الدراماتيكية في الهرم السكاني في أوروبا الغربية وتداعياته السياسية والاقتصادية.
- تهديدات نقص الطاقة والمياه والغذاء.
- فتوحات الفضاء والكواكب وتقدم علوم الفضاء. قبل أن ينتصف القرن سيكون بمقدور الإنسان أن يقيم أول مستوطنة بشرية في الكواكب الأخرى.
- تحديات السلطة العالمية الواحدة (حكومة عالمية، تنظيم دولي...إلخ يتكون من السيادات المجمعة لكل دولة منفردة تحللت مقومات بقائها أمام الحتميات التاريخية الطبيعية أو العمدية الناجمة عن الأخطاء البشرية.



٣- اتجاهات متوقعة الحدوث

هناك قليل من الاتجاهات فقط التي يمكن أن نتوقع حدوثها بدرجة عالية من الثقة في الأجلين المتوسط والطويل، يحسن أن نختزل أهمها فيما يلي:

- سيستعاض عن الإنتاج القياسي الكبير للمصانع بالإنتاج حسب ذوق المستهلك ورغبته لجميع السلع والخدمات وذلك باستخدام الحاسب الآلي.
- ستكون المعلومات سلعة كما ستكون المادة الخام لمعظم الصناعات والخدمات الناشئة، وسيكون تخزين ومناولة ونقل المعلومات الحقل المركزي للتحسين والابتكار الجديدين.
- ستكون التكنولوجيات المستدامة والإيكولوجية المبنية على القوانين الصارمة للحفاظ على البيئة موضع طلب كبير في أرجاء العالم كافة.
- علينا أن ننتبه بقدر أكبر للتأثيرات السلبية بعيدة المدى للتلوث الذي ستسببه الاتصالات الإلكترونية اللاسلكية على صحة الإنسان.
- إن أنظمة الاتصال اللاسلكية ستجعل الكابلات شيئًا من الماضي، وستتيح الاتصال من أي موقع إلى موقع آخر بأجهزة تتناهى في الصغر. وسوف لا يقتصر هذا الاستخدام على نقل المعلومات بموجات الراديو، بل إلى نقل الكهرباء وأشكال الطاقة الأخرى.
- سوف نحصل على قدر متزايد من المباني والمكاتب والسيارات الذكية التي تعمل تلقائيًّا بالوسائط الإلكترونية، ويمكن التحكم فيها عن بعد. وسيتطور أكثر مما هو عليه الآن حفظ السجلات والمدفوعات إلكترونيًّا، وستصبح فكرة زرع شريحة إلكترونية

في الأشخاص تحوي جميع المعلومات عنهم، وقابلة للقراءة في أجهزة خارج الجسم، وربما عن بعد فكرة من عالم الواقع لا من عالم الخيال.

- سيمتزج نوع طبيعي وعضوي جديد من التكنولوجيا الحيوية مع تكنولوجيا النانو وتكنولوجيا المعلومات (الحاسوب). وبهذا المزيج التكنولوجي ستقدَّم حلول نهائية لمشاكل الزراعة، يتم فيها التخلي عن الكيمائيات التركيبية. وسيكون هناك مثلاً أساليب بيولوجية طبيعية للوصول إلى النتائج نفسها، بدلاً من استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية لحماية النظام الإيكولوجي من مخاطر التلوث.

- سيكون النوع الوحيد المسموح باستخدامه من الطاقة هو الطاقة المتجددة الآمنة إيكولوجيًا كطاقة الشمس، والرياح، والمد البحري، وخلايا الوقود الهيدروجيني التي ستؤدي من دون شك دورًا مهمًّا ومتعاظمًا.

- سيستمر الاتجاه الديموجرافي المتمثل في تزايد العمر المتوقع للإنسان. ويتوقع لهذا الاتجاه أن يتسارع خلال القرن الحادي والعشرين، فيما يعرف بثورة إطالة العمر الفائق. وثمة أدلة مستفيضة تدل على أننا قد دخلنا الآن حقبة يتوقع الناس فيها أن يتجاوزوا ١٢٥ عامًا من العمر بسهولة، ويجزم بعض المتخصصين في الديموجرافيا بأن الطفلة المولودة في أمريكا اليوم ستعيش لتبلغ المائة.[٢٣] وسيتم إحراز هذا التقدم الذي لا يصدق في مدى حياة الإنسان من خلال الاختراقات الطبية والعلمية، من أمثال الهندسة الجينية والاستنساخ الحيوي وبحوث الخلايا الجذعية وتكنولوجيا النانو. ومن خلال القضاء على الأمراض التي توهن الجسم البشري، أو التي تؤدي إلى الموت، ستزيد من احتمالية زيادة معدل العمر

(٢٣) راجع مقالاً مهمًّا في الواشنطن بوست كتبه جويل جارو، انظر:
Joel Garreau, «Forever Young: Suppose You Soon Can Live to Well Over 100, As Vibrant and Energetic as You Are Now : What Will You Do With Your Life?» *Washington Post* (13 Oct 2002).

المتوقع للإنسان إلى ١٢٥ – ١٥٠سنة. وسيؤدي علم التغذية دورًا قويًّا في ثورة إطالة العمر الفائق، نظام غذائي ينطوي على إنقاص جذري في السعرات الحرارية يمكن أن يمدد حياة الإنسان إلى ١٥٠ سنة أو أكثر. ونستطيع بواسطة تكنولوجيا النانو تصميم أعضاء جديدة تمكننا من التكيف مع أي بيئة، بما في ذلك البيئة المناخية في كواكب أخرى. وستظهر شركات لتطوير تكنولوجيات ومنتجات تمكننا من العيش لمدة أطول وبصحة أجود. وقد نجحت شركة جيرون كوربوريشن في تحديد موقع «خلية الشيخوخة» التي تنظم عملية الشيخوخة ذاتها، وتطوير الأدوية المضادة لها. سيكون لإطالة عمر الإنسان أكثر مما هي عليه الآن آثار عميقة في العمل والتقاعد والعائلة والزواج والثقافة والتعلم.

- اتجاه نحو انتقال السلطة والثروة من الغرب إلى الشرق الآسيوي وتركز بؤرة الاهتمام الإستراتيجي في الصين والهند. ويتوقع محللو الاتجاهات الديموجرافية في مؤسسة (راند) RAND أن الغالبية العظمى من الشباب الأمريكي ستستمر في العزوف عن الشهادات الجامعية وتعلم الهندسة والعلوم والرياضيات مفضلين العمل «المغري اجتماعيًّا»(٢٤)، بينما ستستمر الصين والهند بتخريج مئات الآلاف من الشباب الماهر تقنيًّا كل سنة. وفي العقدين القادمين ستفقد أمريكا تقدمها الساحق عالميًّا في البحوث البحتة والتطبيقية والعلوم الهندسية، وسينافس البحث والتطوير R&D في الولايات المتحدة بصورة مباشرة مع البحث والتطوير في الهند والصين قبل سنة ٢٠٢٠.

(٢٤) رصدنا إبان عملنا في مركز الدراسات المستقبلية بمجلس الوزراء عددًا من المخاطر التي تهدد طموحات مصر لتحقيق رؤيتها المستقبلية، تشمل تدهور نوعية التعليم بشكل عام وتراجع تعليم الرياضيات والطبيعة والعلوم الأساسية بشكل خاص. وثمة دراسة أعدها المركز تحت إشراف المؤلف تحذر من المخاطر المترتبة على عزوف الطلاب المصريين عن تعلم العلوم والرياضيات الأساسية وما يترتب على ذلك من تأثير في المجالات التكنولوجية المختلفة التي تتبناها مصر وخصوصًا تكنولوجيا الطاقات الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية وتكنولوجيا المياه. وقد قدمت الدراسة برنامجًا مقترحًا لتعليم العلوم والرياضيات الأساسية حتى عام ٢٠٣٠. هذه الدراسة تحت عنوان، انظر: سحر عبد المجيد وأحمد عمران، **بناء القاعدة العلمية لمصر وروافدها التعليمية في المستقبل**: **دراسة في مستقبل تعليم الرياضيات والعلوم** (القاهرة: مجلس الوزراء المصري. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مركز الدراسات المستقبلية، ٢٠١٠).

إن الأهمية المعقودة على الدراسات المستقبلية تتجاوز هذه المجالات مجتمعة عندما تصبح ثقافة مجتمعية ونمط تفكير وأسلوب حياة، وعندما تتجه إلى تنمية رأي عام مهتم بالمستقبل، واستثارة الوعي والتفكير المستقبليين، وتوسيع قاعدة المهمومين ببناء فراديس المستقبل، لا الباكين على أطلال الفراديس المفقودة. وقد يكون كل ذلك وغيره مبررًا لتوطين مناهج الدراسات المستقبلية في البيئة الثقافية والعلمية العربية، والترويج لثقافتها في الوطن العربي.

الجزء الثاني

توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية

صعوباتها وشروطها



توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية صعوباتها وشروطها

لا نكاد نرصد اهتمامًا يذكر بالدراسات المستقبلية في الوطن العربي قبل السبعينيات من القرن الماضي، وحتى المحاولات الأولى التي قادها الرعيل الأول من المفكرين كانت محدودة ومتقطعة وفقيرة في أدواتها وتقنياتها.

وقد اكتسبت تلك الدراسات أهمية متزايدة في الثمانينيات والتسعينيات، نتيجة التغير في مفاهيم التنمية وهجرة المفاهيم التقليدية القديمة التي تعالج أوضاعًا إستاتيكية، واستبدلت بها مفهوم التنمية المستدامة، وهو بطبيعته مفهوم مستقبلي يهتم بحقوق الأجيال القادمة ويعنى بدمج الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والسياسية جنبًا إلى جنب مع الاعتبارات الاقتصادية، ولذلك فالتنمية – بهذا المعنى – يمكن أن تستغرق مدى زمنيًّا أطول من المدى الطويل المتعارف عليه في التخطيط الاقتصادي كما عرفته بعض التجارب القطرية العربية. وتركز الدراسات المستقبلية على تفاعل الجوانب المختلفة للأنساق الاجتماعية – السياسية – الاقتصادية في إطار فلسفة الأنساق الكلية، ذلك التفاعل الذي يكثر الحديث عنه في فلسفة التنمية، ولكنه يكاد يختفي عند التخطيط للتنمية بأساليب إعداد الخطط التقليدية، حيث يتم التركيز عادة على الجوانب الاقتصادية. كما أصبح من الصعب دراسة مستقبل التنمية في الوطن العربي من دون الأخذ في الاعتبار الأوضاع الإقليمية

والعالمية، وبعض هذه الأوضاع تشكل عنصرًا ضاغطًا على المستقبل العربي مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وتنامي النزعات العرقية والطائفية والدينية والمخاطر المستقبلية الناجمة عنها، والذي قد يكرر بشكل أو بآخر السيناريوهات السودانية والعراقية والصومالية.

وإذا كان للوطن العربي اهتمام أساسي بقضية التنمية، فإن بعض مشاكل التنمية العربية لا يمكن دراستها أصلاً إلا في الأجل الطويل مثل قضية التكامل العربي ودوره المحوري في التنمية العربية، وقضية الاستعداد العربي لعصر ما بعد النفط، وعصر التغير المناخي وشح المياه والطاقة.

ومن الأسباب المؤكدة لأهمية توطين الدراسات المستقبلية في العالم العربي ظهور مشاريع مستقبلية مهمة لها انعكاساتها وآثارها على الأقطار العربية مثل (مشروع القرن الأمريكي الجديد ٢٠٠٢) الذي دعا إلى إعادة رسم الخريطة الإقليمية وتغيير هويتها وقيام نظام إقليمي بديل للنظام العربي.

وخطة السنوات العشر لتغيير الشرق الأوسط من الداخل التي وضعها مايكل لادين في معهد أمريكان إنتربرايز American Enterprise Institute وتقارير مؤسسة هيريتاج Heritage عن إعادة هيكلة الشرق الأوسط، فضلاً عن المشاريع المستقبلية الإسرائيلية؛ إسرائيل ٢٠٢٠ وإسرائيل ٢٠٢٥ وغيرها.

ومن دون الاستشراف العلمي للمستقبل العربي ستبقى محاولات معالجة القضايا العربية الكبرى معلقة وفي إطار التمنيات، وستظل إلى حد كبير عاجزة عن الفصل في الخيارات المطروحة في الساحة العربية، ومنها على سبيل المثال، الأوضاع القلقة

في دول ما يسمى بالربيع العربي، والناجمة عن سقوط أنظمة ديكتاتورية فاسدة مستبدة ورثتها نظم دينية لا تمتلك الخبرة أو الرؤية لإدارة مراحل الانتقال. هذه الأوضاع لم تخضع للدراسة العلمية لاحتمالاتها المستقبلية وآثارها المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي رسم السياسات اللازمة لمواجهتها. ربما كانت دراسة (مصر ٢٠٣٠) هي الدراسة الوحيدة[٢٥] التي غامرت بصياغة السيناريوهات السياسية لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وبعض هذه السيناريوهات تجاوزتها التطورات السياسية السريعة بعد ثورة ٣٠ يونية ٢٠١٣. وباستثناء ذلك لا نكاد نعثر على دراسة عربية أخرى اهتمت بالتداعيات المستقبلية للربيع العربي.

الجهود العربية في مجال الدراسات المستقبلية

هناك سمتان تسمان الجهود العربية في مجال الدراسات المستقبلية؛ الأولى أن هذه الدراسات كانت عملاً مؤسسيًّا اضطلعت به مؤسسات معظمها ينتمي إلى المجتمع المدني وليس الحكومات – إلا فيما ندر – وثانيهما أن تلك الجهود لم تتصف بالمتابعة والتراكم والاستمرار. وبالتالي بدت هذه المحاولات وكأنها جزر منعزلة ليس بينها جسور تربط بينها. ويمكن أن نرصد فيما يلي أهم تلك الجهود والتي يؤرخ لأولى محاولاتها بمنتصف السبعينيات من القرن الماضي.

(٢٥) أنجز هذه الدراسة مركز الدراسات المستقبلية بمجلس الوزراء المصري وانتهت في ديسمبر ٢٠١١ وأشرف عليها الباحث، انظر: **محمد إبراهيم منصور، محرر، الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠**: دراسة استشرافية (القاهرة: مجلس الوزراء المصري. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مركز الدراسات المستقبلية، ٢٠١١). وفي فصل لاحق سنقدم قراءة تحليلية لهذه الدراسة.

- كانت الدراسة الرائدة في استشراف المستقبل العربي تلك التي صدرت في عام ١٩٧٥ تحت عنوان «الوطن العربي عام ٢٠٠٠» عن مؤسسة المشاريع والإنماء العربية. وهي نتاج عمل جماعي لفريق من الخبراء والمثقفين العرب بقيادة الدكتور أنطوان زحلان. وكان الهدف المعلن من الدراسة هو «استطلاع التطور المرتقب والمحتمل للوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠»[٢٦]. فوقد بدأ المشروع من الفكرة القائلة بأنه: «إذا لم يخطط العرب لمستقبلهم بأنفسهم تولى غيرهم التخطيط» وهي فكرة تصح الآن أيضًا، وإن بدرجة أكبر!

وتتكون الدراسة من دراسات قطاعية للسكان، والتعليم، والتحضر، والموارد البشرية، والزراعة، والري، والنفط، والنقل، والنمو الاقتصادي. وتضمنت كل دراسة قطاعية وصفًا للأوضاع الحالية، وإسقاطات مبسطة لمستقبل القطاع، وتوصيات للعمل في المستقبل من قبيل الدعوة إلى تخفيض معدلات النمو السكاني وتشجيع انتقال السكان بين الأقطار العربية، واستيطان الصحارى وبناء طرق تربط أجزاء الوطن العربي.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة متفائلة للمستقبل العربي مؤداها أنه إذا استغلت الأقطار العربية مواردها الاستغلال الأمثل فستضيق فجوة الدخل بين الوطن العربي والدول المصنعة إلى ١-٢ أو إلى ١-٣ مع مطلع القرن الواحد والعشرين[٢٧].

ويؤخذ على الدراسة أن التصورات القطاعية عانت من تبسيط مخل وافتقرت للنظرة الشمولية. ولم تكن ثمة محاولة لربط التصورات القطاعية، ولو في صورة اختبارات أنساق بسيطة، ولم يكن للجوانب الكلية أساس متين من الدراسة العلمية.

(٢٦) **الوطن العربي عام ٢٠٠٠** (بيروت: مؤسسة المشاريع والإنماء العربية، ١٩٧٥): ٨.

(٢٧) المرجع السابق: ٧.

- جهود مجموعة التخطيط طويل المدى للأقطار العربية أو مجموعة القاهرة (١٩٧٧) بقيادة الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن وآخرين في معهد التخطيط القومي بالقاهرة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت وغيره من المؤسسات العربية والدولية العاملة في مجال استشراف المستقبل[٢٨].

وقد كان الهدف الأساسي لهذه المجموعة هو المساهمة في إنشاء وتدعيم حركة فعالة للتخطيط طويل المدى في الوطن العربي. وقد اعتمدت المجموعة برنامج عمل تضمن؛ تعيين أهداف التنمية القطرية والإقليمية في الوطن العربي لكي تستخدم هذه الأهداف كمعايير لتقييم السيناريوهات المستقبلية للوطن العربي، وبناء تصورات مستقبلية بديلة للتنمية القطرية والقومية طويلة الأجل تتضمن خيارات بديلة للتنمية وتقييم آثارها في أهداف التنمية.

وقد قامت المجموعة فعلاً بكثير من الدراسات التحضيرية لمثل هذا العمل الضخم، إلا أن هذا التصميم الطموح لاستشراف المستقبل العربي لم يجد سبيلاً للتنفيذ فوئدت هذه المحاولة في مهدها.

- في ١٩٧٨ صدرت ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وتشكلت اللجنة من برهان الدجاني، وسيد جاب الله، وأنطوان زحلان[٢٩]. وكان هدف الورقة هو محاولة ترشيد وتطوير دور القطاع العربي المشترك. وقد حددت الوثيقة عددًا من المحاور العملية تشمل توطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية،

---

(٢٨) Arab Long Range Planning Group, *Preliminary Design of a Program for Long Range Planning Studies for Arab Countries* (Cairo: Institute of National Planning, 1977).

(٢٩) انظر تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في «المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، الأول، بغداد ٦-١٢/٥/١٩٧٨.



وتنمية وتطوير القطـــاع التجــاري، وتسهيل انسيــاب وتدفق رؤوس الأموال بين الأقطار العربية.

ويؤخذ على هذه الورقة أنها لم تنطلق من رؤية شاملة ومترابطة لصورة المستقبل ولم تعن الورقة ببعض الجوانب التي تتعلق بموقع ومستقبل الوطن العربي من النظام الاقتصادي العالمي الجديد. واقترحت الورقة أن يجري بناء المستقبل على أساس الوضع الراهن بعيوبه وتشوهاته، ولم تقترح آليات الانتقال من الأوضاع الراهنة بما تنوء به من مشكلات وما ترزح تحته من تناقضات، إلى الآفاق الجديدة التي تحملها الرؤى المستقبلية المتعددة.

- وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، أولوياتها، برامجها، وآلياتها (١٩٧٩) التي أشرف على إعدادها يوسف صايغ، ومحمود عبد الفضيل، وجورج قرم[٣٠]، بدعم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ورغم أن الوثيقة لها توجه مستقبلي فإنه لا يتجاوز الثمانينيات ولا تشكل الوثيقة نقلة نوعية في اتجاه استشراف المستقبل العربي، ولا تترابط نظراتها القطاعية عضويًّا. وإنما تتبنى الوثيقة توجهًا براجماتيًّا ينطلق من واقع راهن يئن من وطأة التخلف والتجزئة، ولا تتجاسر على القفز فوق هذا الواقع بطرح رؤية مستقبلية جديرة بالعمل من أجلها.

- وفي النصف الأول من الثمانينيات ظهر (مشروع المستقبلات العربية البديلة) أو «صور المستقبل العربي» الذي قام على تنفيذه منتدى العالم الثالث بالقاهرة بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية[٣١].

---

(٣٠) يوسف صايغ، ومحمود عبد الفضيل، وجورج قرم، **إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، أولوياتها**، برامجها وآلياتها (القاهرة: جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، ١٩٧٩).

(٣١) إبراهيم سعد الدين وآخرون، **صور المستقبل العربي**، ط. ٣ (بيروت: جامعة الأمم المتحدة. مركز دراسات الوحدة العربية. مشروع المستقبلات العربية البديلة، ١٩٨٩).

ويهدف مشروع المستقبلات العربية البديلة إلى إثارة الوعي بأهمية الدراسات المستقبلية في بلادنا، ويبرهن على أن ثمة أكثر من مستقبل واحد ممكن، وأن أيًّا من المستقبلات البديلة يتوقف على خياراتنا الراهنة لأن القرارات الحالية تؤثر في تشكيل المستقبل. ومن ثم يدعو إلى ترشيدها على أساس من التصور السليم للمستقبل، ويؤكد أن التطور المستقبلي للوطن العربي لا تصنعه التطورات الاقتصادية فقط، بل يتم في إطار من تطور حضاري شامل، ولذلك يحدد المشروع مجالات البحث التي يتطرق إليها في العلاقة بين البنى الاجتماعية – السياسية والتنمية، وعملية صنع القرار، والديمقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية، والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وآليات التبعية، والوطن العربي والنظام العالمي المتغير، والآثار غير المدروسة للثروة النفطية، والموارد البشرية، وموارد واستخدامات العلم والتكنولوجيا، والفنون والآداب والإطار المؤسسي للتكامل العربي، والتوحيد العربي وقضايا الأقليات. ومعظم هذه المجالات تشكل «عوامل حاكمة» Driving Forces أو مسارات حرجة للمستقبل العربي.

ويقدم المشروع صورتين أو سيناريوهين للمستقبل العربي؛ أولهما تشاؤمي يأخذ اتجاهًا خطيًّا يفترض استمرار الأوضاع الراهنة التي تحد من القدرة على تبني مشروع نهضوي يحقق الطموحات العربية، وتزداد فيه احتمالات التدخل الخارجي لتشكيل المستقبل العربي. والسيناريو البديل تفاؤلي ينطلق من استغلال الفرص الكبيرة المتاحة والتي يمكن أن تخلق مستقبلاً عربيًّا أفضل، تزدهر في إطاره التنمية والديمقراطية والمشاركة الشعبية والهوية الثقافية والوحدة القومية، وينسلخ فيه النظام العربي تدريجيًّا عن النظام العالمي وشبكاته الإخطبوطية.

ورغم أن المشروع يندرج في إطار الدراسات المستقبلية التي تحاول المساهمة في استشراف المستقبلات الممكنة والمحتملة للوطن العربي، فإنه لا يبني نماذج كمية للتطورات المحتملة في الوطن العربي، واعتمد المشروع على النمط الحدسي وتقنية الاستبيان وهو ما عرض نتائج الاستشراف للتحيزات الشخصية، كما كانت قاعدة البيانات المستخدمة في المشروع ضعيفة وضيقة للغاية. ويؤخذ على المشروع أخيرًا أنه تجاهل وضع سقف زمني للمسارات المستقبلية المقترحة.

- وفي نهاية الثمانينيات (١٩٨٨) قدم مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»[٣٢] وخلص فيه إلى ثلاثة سيناريوهات بديلة للوطن العربي هي:

سيناريو التجزئة العربية وهو سيناريو مرجعي ينطلق من افتراض استمرار الأوضاع الراهنة لذلك فهو يمثل السيناريو الاتجاهي، (٢) سيناريو التنسيق والتعاون وهو ينطلق من منطلق الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد العربية المتاحة ويسمى بالسيناريو الإصلاحي وهو يمثل الحد الأدنى من التنازلات التي لا تتعارض مع المصالح المباشرة للفئات الحاكمة. ويمكن أن يأخذ التنسيق والتعاون شكل تجمعات إقليمية أو شكل تنسيق عربي عام. والسيناريو الثالث هو سيناريو الوحدة العربية، التي تأخذ شكل اتحاد فيدرالي أو وحدة دستورية يتم فيه توحيد مركز صنع القرار السياسي، مع احترام التعددية الاجتماعية والثقافية القائمة في الوطن العربي. ويربط هذا السيناريو بين الوحدة الفيدرالية وبين الديمقراطية والمشاركة الشعبية وبينها وبين الاستقلال الوطني، وبينها وبين احترام الأصالة الحضارية والثقافية للأمة. ويمثل هذا السيناريو المسار التحويلي أو التغير الجذري.

---

(٣٢) خير الدين حسيب وآخرون، **مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

وللدراسة أفق زمني طويل نسبيًّا نقطة بدايته في ١٩٨٥ وسقفه ينتهي عند السنة ٢٠١٥. والفائدة الحقيقية وراء مشروع استشراف الوطن العربي هي تأصيل الوعي بمعطيات المستقبل واحتمالاته. وتقديم معلومات حوله لواضعي البرامج والإستراتيجيات ومتخذي القرار الحاليين. ويتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى مزيد من الحوار بين الاتجاهات والقوى العربية المختلفة. وقد خلف المشروع وراءه قاعدة بيانات ومعلومات ومناهج وأساليب للتنبؤ يمكن أن يستفاد بها في أغراض التحليل والتقويم وبناء سيناريوهات أخرى إضافية.

ورغم انفتاح المستقبل العربي على سيناريوهات عديدة ممكنة بعضها كارثي، فإن المشروع اختار منذ البداية عددًا محدودًا من السيناريوهات، وبدا خياله مقيدًا عن التحليق في آفاق محتملة ولكنها غير مرغوبة، كقضم أجزاء من أطراف الوطن العربي في جنوب السودان وشمال العراق الكردي ولم يتوقع الأحداث الطارئة Wildcards التي يمكن أن تقطع صيرورة المستقبل، أو ظهور البجعة السوداء بين أسراب البجع الأبيض كأحداث الربيع العربي وتداعياتها المأساوية في سوريا وليبيا واليمن.

- هناك دراسات قطرية مهمة منها دراسة إسماعيل صبري في ١٩٧٧ عن تطور مصر وبحث فيها ثلاثة سيناريوهات بديلة هي سيناريو نفي الثورة أو الانقلاب عليها وسيناريو تجميد الثورة وسيناريو استمرار الثورة. وهناك على المستوى القطري أيضًا مشروع مصر ٢٠٢٠ «ومشروع مصر ٢٠٣٠» وقطر ٢٠٣٠ وسوريا ٢٠٢٠ والأردن ٢٠٢٠ وغيرها.

ويمثل مشروع مصر ٢٠٢٠ بحجمه واتساع أهدافه وضخامة الفريق العلمي المشارك موقع الريادة في الدراسات المستقبلية القطرية. ويميز مشروع مصر ٢٠٢٠ بين خمسة سيناريوهات بديلة هي:

(١) سيناريو مرجعي يعبر عن استمرارية الاتجاهات العامة الراهنة

(٢) سيناريو الدولة الإسلامية

(٣) سيناريو الرأسمالية الجديدة

(٤) سيناريو الاشتراكية الجديدة

(٥) وأخيرًا السيناريو الشعبي أو سيناريو التآزر الاجتماعي

وهذه السيناريوهات جميعها من النوع الشرطي. ويؤخذ على هذه السيناريوهات أن التمايز والاختلاف فيما بينها ليس كبيرًا، وبعضها لا يخلو من تنافر أو تناقض يعيب اتساقها الداخلي. كما أن القوى السياسية صاحبة السيناريوهات الخمسة لا تمثل كل القوى السياسية المصرية تمثيلاً دقيقًا. ويفيد مشروع مصر ٢٠٢٠ في ترشيد عملية صناعة القرارات وتمكين الناس من التعامل العقلاني مع المستقبل ومن المشاركة في صنعه والمقارنة بين الخيارات والسياسات من منظور طويل الأجل وإنتاج تحذيرات مبكرة من أحداث قد يفاجئنا بها المستقبل. وفي فصل تالٍ سنقدم قراءة نقدية تحليلية لمشروع مصر ٢٠٢٠.

هناك إلى جانب الدراسات المستقبلية الكلية التي نوهنا عنها سابقًا دراسات أخرى قطاعية عن مستقبل المياه في الوطن العربي ومستقبل الطاقة والتكامل اللوجستي في الوطن العربي ومستقبل العلوم والتكنولوجيا في مصر ومستقبل صناعة السينما... إلخ.

لقد أحدثت هذه المشاريع – رغم تواضعها – تراكمًا معرفيًّا سوف يكون معينًا لا ينضب للباحثين والدارسين والمهتمين العرب، ووفرت قاعدة بيانات هامة وخبرة منهجية ونظرية، ووضعت لبنة جديدة في بناء التوجه المستقبلي في الثقافة العربية المعاصرة، لكنها لم تكن كافية لإزالة الصعوبات التي تعترض مجرى الثقافة العربية المستقبلية.

ثقافة الدراسات المستقبلية: صعوبات وفرص

لا يقابل الأهمية المتزايدة للدراسات المستقبلية اهتمام موازٍ وبنفس الدرجة في الوطن العربي. فما زلنا نعاني من غياب شبه تام للرؤية المستقبلية في معظم مؤسساتنا، وفي كثير من مظاهر حياتنا، بل وفي بنية تفكيرنا أيضًا. وما العدد القليل من الدراسات المستقبلية التي ألمحنا إليها، إلا تعبير عن البؤس المعرفي الذي تعانيه تلك الدراسات، التي لا تخرج في معظمها عن النطاق الأكاديمي الضيق، ولا تكون جزءًا من نسيج التفكير الاجتماعي العام، أو من الممارسة الفعلية سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى الأفراد، ولم تتغلغل بعد كثقافة ومنهج تفكير في الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، ناهيك عن افتقارها للنظرة الشمولية المتكاملة، مع ارتكازها إلى قاعدة علمية محدودة من البيانات والمعلومات.

وهناك بلا شك صعوبات منهجية تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية، وسيطرة «التابوهات» الموروثة وشيوع أنماط «التفكير داخل الصندوق»، والاطمئنان لا إلى الأفكار الجديدة، وإنما إلى الأفكار المهيمنة والأفكار «سابقة التجهيز»، وثقافة القطيع، وغيرها مما حذر منه وودي آلن Woody Allen كل المشتغلين بالدراسات المستقبلية، الذين ينبغي أن ينصرف اهتمامهم إلى البحث عن «البجعة السوداء» Black Swan وسط أسراب البجع الأبيض!.

في كتابه «نقد العقل العربي» يضع المفكر المغربي «عابد الجابري» مبضعه على موطن الداء. يقول «... من خصائص العربي المعاصر أنه مندمج في الماضي، منخرط في صراعاته، يعيشه لا كشيء مضى بل كواقع حاضر. بعبارة أخرى العربي المعاصر يعيش في وعيه زمنه الثقافي ممتدًّا كامتداد الصحراء». و«صورة المستقبل الآن» تشيد على غرار «المستقبل الماضي». لهذا عادة حين يفكر العربي في المستقبل يبحث عنه بالأولى والأحرى والأجدر في ماض ممجّد.

قبلها حذر سلامة موسى – الذي أنشأ مجلة المستقبل الأسبوعية في ١٩١٣ – وكأنه يستشرف المستقبل بعد مائة عام، من خطر الانهزام أمام فكر القرون الوسطى. يقول «إن أسوأ ما أخشاه أن ننتصر على المستعمرين ونطردهم، وأن ننتصر على المستغلين ونخضعهم، ثم نعجز عن أن نهزم القرون الوسطى في حياتنا ونعود إلى دعوة «عودة إلى القدماء!»

٢- صعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي. فالفكر العربي – في صيغته التراثية الموروثة وفي طبعاته المستجدة

على السواء – مفتون بإعادة إنتاج الماضي أكثر مما هو مهموم بقراءة المستقبل، أو مشغول بإنتاجه وصناعته، حتى شاعت الفكرة الساخرة المتهكمة «بأن العرب يتنبأون بالماضي ويتذكرون المستقبل». فالتفكير المستقبلي بمنهجه النقدي والعقلاني يواجه بالطبيعة بيئة ثقافية معادية، فهو نسق علمي قائم على المنطق والاتساق المعرفي، وهو نقيض التفكير السلفي الذي يحاول بناء المستقبل على شاكلة الماضي، وإحياء الفراديس المفقودة لا بناءها. وقد ترك هذا التراث بصمته الوراثية على ضعف حضور فكرة المستقبل في الذهن العربي، ووهن القدرة على الإحساس بالتغيرات، وأثرها في التفكير في المستقبل وفي توقع أحداثه أو الاستعداد لمفاجآته. وإن كان ذلك لا ينفي تمامًا غياب الرؤية المستقبلية العقلانية في التراث العربي. يعترف جيروم جلين Jerome Glenn صاحب كتاب «العقل المستقبلي» *Future Mind* بدور للعلماء العرب في فلسفة الفكر المستقبلي وأشار تحديدًا إلى «الكندي»(٣٣)، كما أشار آخرون إلى ابن رشد الذي وضعه انتصاره للعقل ضد النقل بين رواد الدراسات المستقبلية ليس في الثقافة العربية وحدها، وإنما في الثقافة الإنسانية كلها. يقرر ابن رشد في كتابه (تلخيص كتاب النفس) أن الإنسان هو (الحيوان الذي يدرك الزمن) لأنه لا يكتفي بإدراك أهمية الشهوة في (الحاضر) وإنما (يتوقع) مضارَّ أو منافع لها في (المستقبل). واستخدم ابن خلدون مفهوم «التشوف المستقبلي» وكان بحق الرائد الفعلي «لعلم الاجتماع التاريخي»(٣٤) وما الدراسات المستقبلية إلا امتداد لهذا العلم. ويعتبر ابن خلدون من أعظم المتبصرين إذ تمكن في عصره من استباق اضمحلال وزوال العالم العربي الإسلامي وعبور حضارته إلى الضفة الشمالية للمتوسط(٣٥).

---

(٣٣) Jerome Clayton Glenn, *Future Mind: Artificial Intelligence: The Merging of the Mystical and the Technological in the 21st Century* (Washington, DC: Acropolis Books Ltd.,1989): 21.

(٣٤) أحمد صدقي الدجاني، «رؤية عربية لعلم دراسات المستقبل»، جريدة الأهرام (١٩ إبريل ١٩٩٤).

(٣٥) قيس الهمامي، «ابن خلدون: الموقف الاستشرافي»، في **ندوة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، الحال والمآل، تونس، الإليسكو، ٢٤–٢٦ سبتمبر ٢٠١٤** (د.م.: جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٤).

ولا يتجاهل مؤرخو الدراسات المستقبلية «مدينة الفارابي الفاضلة» وهي اليوتوبيا الأم التي ألهمت كل أصحاب «اليوتوبيات» Utopias في التاريخ الوسيط من القديس أوجستين وتوماس مور ودانتي النيجيري وفرانسيس بيكون إلى ميرسيير Mercier في مدينته الفاضلة بعنوان (العام ٢٤٤٠).

وقد كان لجدلية الجبر والاختيار مكان مرموق في الفلسفة الإسلامية وهي تقابل معاني الحتمية والحرية بالمعنى الغربي. والدراسات المستقبلية استطراد لهذا الجدل، لكنها جدل منحاز بغير تحفظ لحرية الإنسان في الاختيار، ومنها – إن لم يكن على رأسها – حرية «اختيار مستقبله» حتى لا يتركه للصدف أو تصريف الأقدار كما في الملاحم والأساطير الإغريقية.

٣- صعوبات ناجمة عن غياب التقاليد الديمقراطية للبحث العلمي العربي. فالدراسات المستقبلية تعول بالأساس على تقاليد ديمقراطية في البحث والعمل العلمي تكاد تكون مفقودة حتى الآن في الثقافة العلمية العربية، وهي تقاليد الفريق والعمل الجماعي والحوار والتبادل المعرفي والتسامح الفكري والسياسي، وقبول التعدد والاختلاف. وترتبط هذه التقاليد بوسائل وتقنيات للبحث ذات مضمون ديمقراطي تشاركي، حيث تعتمد على التكامل المعرفي والاعتماد المتبادل بين التخصصات العلمية المتعددة، في إطار اجتماعي وتعول على تقنيات تسمح بتوسيع المشاركة في الدراسة كورشات العمل وتقنية دلفي ودولاب المستقبل وبناء السيناريوهات وتحليل الاتجاهات وغيرها من أساليب وتقنيات البحث في المستقبل.

وبفضل هذه التقاليد يمكن للباحثين في الدراسات المستقبلية الانفتاح على مدارس متنوعة علميًّا وفكريًّا وسياسيًّا. وبفضلها أيضًا يمكن كسر الدوائر المغلقة التي طبعت المشاريع العلمية في حقب سابقة.

٤- صعوبات ناجمة عن قصور المعلومات والقيود المفروضة على تدفقها وتداولها وحرية الوصول إليها، وغياب أنظمة قانونية وتشريعية منظمة لتداول المعلومات وحمايتها، في الوقت الذي تحتاج فيه الدراسات المستقبلية وبناء السيناريوهات إلى إيجاد قاعدة معلومات لا تعاني من الحظر والقيود تحت أي سبب من الأسباب، وتؤمن للباحثين حقوقًا يقع على رأسها حق الوصول إلى المعلومات وتحريم حجبها ومنع تدفقها.

٥- غياب الأطر المؤسسية المتخصصة في الدراسات المستقبلية وما هو موجود منها، على ندرته، مشغول بهموم «الحاضر» وقضاياه الضاغطة عن «المستقبل» وقضاياه المؤجلة. بعض هذه المؤسسات يعمل في إطار الجامعات والمعاهد العربية، والبعض الآخر – وهو نادر – يتبع الحكومات، والبعض الثالث مراكز تنتمي إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويعزى غياب هذا النوع من المؤسسات البحثية إلى ضعف «الطلب» على «منتجاتها» من جانب الحكومات والشركات والمؤسسات والبرلمانات وغيرها من دوائر صنع القرار في الوطن العربي. هذا الطلب كان بمثابة القوة المحركة لظهور ونمو مراكز الدراسات المستقبلية في الغرب.

والمراكز القليلة في هذا الحقل المعرفي تتسم بإدارة تقليدية، وتواجه عوائق كثيرة ونقصًا في الخبراء والمتخصصين، ناهيك عن عقلية الوصاية الفكرية والبيروقراطية المهيمنة على واقعنا العلمي والثقافي، والتي تدهس الإبداع والمبدعين، وتصيب البيئة العلمية للثقافة المستقبلية بالجدب والضمور، ونقص الخبراء والباحثين ممن يجيدون استخدام طرق وتقنيات الدراسات المستقبلية، سواء كانوا خبراء مستقبليات على المستوى النظري أو الأكاديمي، أو خبراء المستقبليات التطبيقيين الذين يمارسون تطبيق طرق المستقبليات في الشركات والمؤسسات الحكومية أو الخاصة التي تستفيد بهم. وهذه وظائف تشغلها أعداد كبيرة في الغرب المتقدم ولا نجد لها مثيلاً في الأقطار العربية.

على أن المهم الإشارة هنا إلى أن تلك الصعوبات والتحديات التي تعترض انتشار وتوسع ثقافة الدراسات المستقبلية في العالم العربي لم تصادر تمامًا جهودًا قليلة في هذا القطر العربي أو ذاك يمكن البناء عليها، ولم تحجب مبادرات شجاعة قام بها أفراد أو جهات هنا أو هناك شقت هذا «الجدول» الرقراق الصافي للدراسات المستقبلية، توطئة ليكون تيارًا علميًّا وثقافيًّا مجتمعيًّا جارفًا. كما قدمت هذه الصعوبات دليلاً جديدًا على أن الوعي بأهمية استشراف المستقبل لم يعد يعني المختصين في الدراسات المستقبلية فحسب، ولكنه أصبح يعني كل من يؤمن بتقدم المجتمع العربي وتنميته ووحدته وضمان استقراره وأمنه في الحاضر والمستقبل، أي أصبح يعني المختصين والمثقفين والرجل العادي أيضًا. ولا ريب أن هذا الاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية وانتشار ثقافتها مرهون بتطور الوعي لدى عامة الناس، وبأجندة من الاهتمامات التي تقوي فرص ازدهار تلك الثقافة وذيوعها وتغلغلها في المؤسسات والهيئات، وحتى تصبح ليس فقط «نمط تفكير مجتمعي سائد» وإنما أيضًا أسلوب حياة قائم. ودعنا نفتح معًا أجندة تلك الاهتمامات:

١- إن الاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية لا يمكن أن يحدث بدون تطور في الوعي لدى عامة الناس سواء كان ذلك الوعي المستقبلي الحديث في وسائل الإعلام الجماهيري، أو نتيجة لغرس هذا الوعي – على نحو منتظم – عن طريق برامج التعليم في المدارس والجامعات. وقد تنبهت الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة مبكرًا إلى أهمية نشر ثقافة الدراسات المستقبلية بين طلاب المدارس والجامعات للمساعدة على مواجهة أحداث المستقبل، وتمكينهم من اكتساب القدرة على التفكير العلمي المنظم لتغيير مساراته. ففي الولايات المتحدة – على سبيل المثال – بدأ التطوير مبكرًا في التعليم. هذا التطوير الذي لم يكتفِ برسم صورة علمية لما ستكون عليه المؤسسات التعليمية في

المستقبل، وإنما أخذ يبث في المناهج والمقررات الدراسية كل ما من شأنه توسيع المفهوم التربوي للتفوق والتميز وتقديم حلول ابتكارية للمعضلات التي تواجه مجتمعهم، إلى جانب إعلاء قيمة التفكير في المستقبل، ورفع مستوى الوعي والثقافة المستقبلية بين الدارسين. وقد أُحصيت المقررات الدراسية الجامعية التي تغطي هذا المجال المعرفي، فبلغت ٤٧٥ مقررًا في الجامعات الأمريكية، كما أن الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية الأمريكية بدأت منذ سنوات في تبني مناهج دراسية تقدم عرضًا مبسطًا للمفاهيم المرتبطة بثقافة الدراسات المستقبلية. وفي وثيقة من أخطر الوثائق في التاريخ الأمريكي أطلق عليها في التسعينيات من القرن الماضي «الإستراتيجية الأمريكية في عام ٢٠٠٠»، ورغم قدمها النسبي ما زالت قادرة على الإيحاء والتعليم، وردت في صدرها عبارة دالة وذات مغزى قالها «الرئيس بوش الأب» «.....كان القرن الحادي والعشرين دائمًا رمزًا مختصرًا للمستقبل البعيد الذي تتمثل فيه أمانينا وأحلامنا البعيدة. أما اليوم فإن القرن الحادي والعشرين يعدو قادمًا نحونا، وكل من يتساءل منا كيف سيكون هذا القرن؟ سيجد إجابة عن سؤاله في المدارس الأمريكية». ونحن بالمثل يجب أن نجد إجابة عن أسئلة المستقبل العربي في المدارس والجامعات العربية. ويجب أن يبادر اتحاد الجامعات العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية ومجلس وزراء التعليم العرب، باقتراح توصية ملزمة لدمج ثقافة الدراسات المستقبلية في المناهج والمقررات الدراسية في الجامعات والمدارس العربية وتبني كيانات مؤسسية تعليمية مستقلة (كليات أو معاهد أو جامعات) لتعليم الدراسات المستقبلية والاهتمام بمناهجها.

٢- إعادة تأهيل «القوة البحثية العربية» - وهي كبيرة - في اتجاه أنماط البحث والتفكير المستقبلي، وإعداد أجيال جديدة من الباحثين اللازمين لتجديد دماء مراكز البحوث



والدراسات العربية، وإعادة تكييف النشاط البحثي لهذه المراكز من الطرق والمناهج التقليدية المحافظة إلى مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها الابتكارية.

وإذا كان الهدف هو نشر ثقافة الدراسات المستقبلية عن طريق العمل على تأهيل وتفعيل القوة البحثية العربية، وتوسيع القاعدة العلمية فإن ذلك مشروع ضخم تناط مسئوليته بمؤسسات كبرى متخصصة في الدراسات المستقبلية توفر لأعضائها وللجماعة العلمية المنتسبة إليها كل ضمانات الحرية الأكاديمية المحفزة للإبداع والابتكار، ويكون ضمن أولوياتها رعاية وتشجيع الموهوبين والواعدين والمتميزين من الباحثين في الوطن العربي. ومثل تلك المؤسسات تحتاج إلى هياكل مرنة وفعالة وقيادات إدارية ذات رؤية متحررة من قيود البيروقراطية ومن عقلية الهيمنة والوصاية ومصادرة الإبداعات والأفكار الجديدة.

٣- وعطفًا على ما سبق ينبغي تأسيس هيكل مرن ذي قيادة خبيرة يضم تحت جناحيه ما قدمته الجماعة العلمية العربية من دراسات مستقبلية على ندرتها، بحيث يعمل كنواة لمشروع ذي صفة مؤسسية يضم قاعدة بيانات للدراسات المستقبلية، وخبرائها المعروفين داخليًّا وخارجيًّا ومرجعياتهم المؤسسية. وأمامنا - في هذا الصدد - خيارات ممكنة إما (١) أن ننشئ ما يمكن أن نطلق عليه (المجلس العربي للدراسات المستقبلية) في إطار جامعة الأمم المتحدة. أو (٢) نطور من دور ونوسع من صلاحيات الرابطة العربية للدراسات المستقبلية ومقرها الخرطوم، لتضطلع بهذه الرسالة.

٤- ترويج وتشجيع الطلب الاجتماعي على «مخرجات» مراكز الدراسات المستقبلية وتسويق هذه المخرجات إعلاميًّا عبر الوسائط الفضائية والإلكترونية وتدريب منتسبي الهيئات والمؤسسات الفضائية والخاصة - من خلال برامج لبناء القدرات - على استخدام تلك

المخرجات والتعامل معها وتقديم النصيحة بشأنها. وتقدم تجربة المركز الهولندي للدراسات المستقبلية التابع لمجلس الوزراء الهولندي دروسًا مستفادة للمراكز العربية القائمة أو التي قد تنشأ مستقبلاً.

٥- استحداث وحدات إدارية مستقلة للدراسات المستقبلية في الهيئات والمنظمات الحكومية والخاصة والأهلية تكون من ضمن مهامها ووظائفها اقتراح تطوير سياسات وإستراتيجيات حديثة للتنمية، وتوفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار والمساهمة في إصلاح المؤسسات وتحديث نظمها والتنبؤ بالآثار المستقبلية للسياسات والتشريعات والقرارات الحالية وصقل المهارات والخبرات العلمية وتأهيلها لإعداد الدراسات المستقبلية. وبينما وجدت في أقطار عربية عديدة وحدات مستقلة لإدارة الأزمات والتنبؤ بها، نكاد لا نجد أثرًا لوحدات مهمتها استشراف المستقبل والاستعداد له، باستثناء ما تقوم به من دور مشابه وحدات التخطيط الإستراتيجي الآخذة في الانتشار بالمؤسسات المدنية والعسكرية في الأقطار العربية.

وفي كلمة أخيرة، فإن ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي ستظل تراوح مكانها، إن لم نسع إلى إعادة تشكيل العقل العربي وخلق تيار وطني وقومي يمتلك عقلاً منهجيًّا نقديًّا متمردًا على كل أشكال التابوهات الموروثة والمصنوعة. وعبثًا نحاول وضع رؤية مستقبلية أو دراسات استشرافية قطرية أو قومية ونحن أسرى لأنواع من اليقين السلفي عوضًا عن إطلاق مشروع فكري عقلاني قادر بتوسيع النقاش حوله أن يحرك المياه الآسنة، وأن يؤسس لقيام مدرسة عربية للدراسات المستقبلية ويروج لتقنياتها. وهو مشروع بديل للسلفية المتنطعة، المتطلعة لبناء مشروعها النقيض عن إعادة الماضى وإحياء دولته وفراديسه المفقودة في غير سياقها التاريخي.


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية